المجلد 07 / العدد 2
(ديسمبر 2025) ص ص 40 -58
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131
مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية

مساهمة شخصيات إسلامية في إرساء أسس الأمن الغذائي:
نبي الله يوسف عليه السلام، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه نموذجا

The contribution of Islamic figures to establishing the foundations of food security: Examples include the Prophet Joseph (peace be upon him) and Omar ibn al-Khattab (may God be pleased with him)

أسماء سلامي *[1]، أحمد سلامي[2]
[1] جامعة ورقلة، الجزائر، sellamiiasma@gmail.com
[2] جامعة ورقلة، الجزائر، sellami.ahmed.78@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/01/15 تاريخ القبول: 2025/10/30 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بيان حقيقة الأمن الغذائي في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي وإبراز مفهوم مشكلة الغذاء والعوامل المسببة لها، وصولا إلى الكشف عن نماذج إسلامية ساهمت في إرساء أسس تحقيق الأمن الغذائي، واستراتيجية النبي يوسف عليه السلام الذي وضع خطة اقتصادية ناجعة لتجنب أضرار سنين الجدب والقحط والمخمصة. علاوة على الاستراتيجية التي برزت في العصر الإسلامي وتمثلت في نموذج الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إدارة أزمة الغذاء لذلك استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وقد أبانت نتائج الدراسة عن نجاح النموذجين في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي والتعامل معها بدرجة كبيرة من الكفاءة،
الكلمات المفتاحية: الأمن، الغذائي، الإسلام، النبي يوسف، عمر بن الخطاب.

Abstract: This study aims to demonstrate the reality of food security in the positive economy as well as the Islamic economy, in addition to highlighting the concept of the food problem and the factors causing it, leading to the discovery of Islamic models that contributed to establishing the foundations for achieving food security, and we specifically mention the content of the strategy of the Prophet Joseph, peace be upon him, who developed an effective economic plan to avoid the damage of years of drought, famine and famine. In addition to the strategy that emerged in the Islamic era and was represented in the model of Caliph Omar bin Al-Khattab, may God be pleased with him, in managing the food crisis or what is known as the crisis of the year of the ashes. For this purpose, we used the descriptive analytical approach, and the results of the study showed the success of the two models in confronting the problem of food security and dealing with it with a great degree of competence, as a result of the rational management they enjoyed and were applied and dealt with the problem.
Keywords: Security, food, Islam, Prophet Joseph, Caliph Omar Ibn Al-Khattab.
Jel Classification Codes: Q16, Q18, O23, O33

* المؤلف المرسل

1.مقدمة :

تُعد إشكالية تحقيق الأمن الغذائي إلى حد كبير بأنها ليست مشكلة نقص أوشح في الموارد المتاحة، ولا نموا سكانيا متسارعا أو عجزا في الإمكانات المالية، وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح من موارد، فهي جزء من مسألة التنمية في جوهرها، بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية. كما تعتبر أزمة الغذاء كمحصلة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي. ويعود ذلك إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب أو/ وتباطؤ الإنتاج.

وقد واجه نبينا يوسف عليه السلام مشكلة حدوث أزمة في الغذاء حتى قبل وقوعها، وهذا بفضل ما نسميه اليوم بالتنبؤ الاقتصادي الدقيق والمعرفة بمؤشرات الإنذار المبكر. كما اعترضت خليفة المسلمين الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أثناء خلافته مجموعة من الأزمات، وقد نجح في التصدي لها والتعامل معها بدرجة كبيرة من الاقتدار. من هذه الأزمات مشكلة الغذاء والقحط الشديد، حيث اشتد الجوع وأصبحت الجزيرة العربية في عام الرمادة قاحلة وجدباء، وجاع الناس جوعا شديدا وحلت الأزمة الغذائية.

بناء على ما سبق، تتراءى ملامح **إشكالية** هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف أسس النبي يوسف عليه السلام والخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لاستراتيجية تتبنى دعائم الأمن الغذائي؟

تأسيسا على ما تقدم، قمنا بتحديد **الفرضية** الأساسية التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي:

استراتيجية النبي يوسف عليه السلام والخليفة عمر بن الخطاب تستند إلى منهاج الاقتصاد الإسلامي.

لغرض الإجابة على إشكالية هذا البحث وتحقيق أهداف الدراسة سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسيتم تنظيم هذه الورقة بتقسيمها إلى ثلاثة محاور، فضلا عن مقدمة وخاتمة احتوت على أهم نتائج الدراسة وتوصياتها. المحور الأول سيتطرق إلى حقيقة الأمن الغذائي في الاقتصاد الوضعي مع الإشارة إليه في

الاقتصاد الإسلامي. أما المحور الثاني فخُصص إلى بيان مفهوم أزمة الغذاء والعوامل المؤثرة فيها. بينما يتطرق المحور الثالث إلى استراتيجية كل من نبينا يوسف عليه السلام والخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إدارة وإرساء أسس للتصدي لمشكلة الغذاء وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي.

2- حقيقة الأمن الغذائي

يُشار إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى موارده وإمكاناته الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا. إلا أن هذا المفهوم أُثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها: إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا، ومدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم (م.ع.ت.ز. 2006، ص9).

وعلى العموم، فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوم مرفوض، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تحرير التبادل التجاري، لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى. لذا فإن معظم الاقتصاديين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل.

اعتمادا على ذلك، سنخصص هذا المحور من المداخلة لتحديد مفهوم الأمن الغذائي والمرتكزات الأساسية التي يقوم عليها، وكذا بيان أنواعه.

1.2.الأمن الغذائي في اصطلاح بعض فقهاء الاقتصاد في العصر الحديث:

1.1.2.مفهوم الأمن الغذائي :

لقد حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير من قبل المفكرين، وهو ليس بظاهرة جديدة وإنما قديمة. تطور مفهومها وأبعادها عبر الزمن، ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينات حيث أشار المفكر الاقتصادي توماس مالتوس في كتابه أن الناتج الزراعي يميل إلى التزايد بمتتالية حسابية، في حين يتزايد السكان بمتتالية هندسية، وهذا يؤدي إلى توسيع الفجوة بين العرض من الغذاء والطلب عليه عبر الزمن، مع قيام المجاعة بدور آلية إغلاق هذه الفجوة .

وقد عُرف الأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1974 على النحو التالي : " توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات، من أجل الحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار(United Nations. 1975) . وفي عام 1983، وسعت المنظمة مفهومها ليشمل: "... وضمان حصول جميع الناس في جميع الأوقات على إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجون إليه"1983 FAO.

ويرتبط مفهوم الأمن الغذائي بالعديد من المتغيرات، كسيادة الكفاءة الإنتاجية لعرض الغذاء ؛ توفر الأدوات الداعمة والأنظمة المؤسساتية المساندة للإنتاج الزراعي، حيث تتمكن كل فئات المجتمع من تحقيق تغذية كافية، سواء في ظل الظروف الطبيعية أوالطارئة (ظروف مناخية أو صدمات اقتصادية، النمو الديمغرافي أكبر من نظيره الغذائي... إلخ) (سالم توفيق النجفي 2009) ، ويتحقق "الأمن الغذائي عندما تتاح للناس كافة في كل الأوقات فرص الحصول، ماديا واقتصاديا، على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تلبي حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا بموفور النشاط والصحة "(FAO. 1996) .

ويأخذ حاليا مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) The Global Food Security Index في الاعتبار الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والمتمثلة في : القدرة على تحمل تكلفة الغذاء AFFORDABILITY ؛ توافره AVAILABILITY ؛ جودته وسلامته QUALITY AND SAFETY، والموارد الطبيعية المساعدة على الحصول على الغذاء NATURAL RESOURCES AND RESILIENCE، عبر مجموعة من 113 دولة.

ويدمج مؤشر GFSI فئة "الموارد الطبيعية المساعدة على الحصول على الغذاء" في الفهرس الرئيسي، حيث تقيّم هذه الفئة تعرض الدولة لتأثيرات تغير المناخ؛ قابليته للتأثر بمخاطر الموارد الطبيعية؛ وكيف يتكيف البلد مع هذه المخاطر، وكلها عوامل يمكنها أن تؤثر على حالة الأمن الغذائي في بلد ما. وقد تم إدخال هذه الفئة لأول مرة في GFSI في عام 2017 كعامل تعديل. ويُعد مؤشر GFSI نموذجا ديناميكيا كميا ونوعيا للمقارنة المعيارية، تم إنشاؤه من 58 مؤشرًا فريدًا يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة(Le Vallee 2007) ويهدف هذا المؤشر إلى

تقييم أي البلدان هي الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي من خلال الأبعاد الأربعة المذكورة سابقا .

2.1.2.مرتكزات الأمن الغذائي :

إن توفر الغذاء يعتبر أمرا ضروريا لضمان الأمن الغذائي، ولكن يبقى شرطا ليس كافيا لتحقيق الوصول إليه. كما أن توفر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة، وكمية كافية، بالاعتماد على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية، لذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على أربع مرتكزات أساسية وهي (بكدي فاطمة،2013،ص71):

مدى وفرة وكفاية الإمدادات من السلع الغذائية food availability : يقصد به إتاحة المعروض من المواد الغذائية بالكم والنوع، سواءً من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي. شرط أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا. وتعتمد مدى كفاية الغذاء على طاقة الدول، فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية، حيث يعتمد الإنتاج المحلي من السلع الغذائية على :

- مدى توفر الموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية والمالية، وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة ؛
- توجهات السياسة الزراعية والغذائية؛
- مدى توفر البنى التحتية الزراعية؛
- توجهات السياسة الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية.

أما الواردات الغذائية فيعتمد توفيرها على ما يلي:

- الأسعار العالمية) العرض والطلب) ؛
- السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها؛
- القيود الجمركية وغير الجمركية؛

- السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة فيما يتعلق منها بأسعار الصرف ومعدلات التضخم؛
- الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.

وبخصوص الكفاءة السوقية فهي تؤثر على مدى إتاحة الغذاء بالاعتماد على ما يلي :

- التركيب السوقي من حيث كونه احتكاري أو تنافسي؛
- المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة؛
- مدى توفر ومدى كفاءة البنى التحتية التسويقية؛
- التشريعات والأنظمة التسويقية.

3.1.2. استقرار المعروض Food stability: أي إمكانية استخدام السلع الغذائية في جميع الأوقات التي يريدها فيه الإنسان على مدار السنة، ولضمان استقرار إمدادات الأغذية يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترة لا تقل عن 3-6 أشهر. وهذا يتطلب توفر وسائل للتخزين والتسويق.

4.1.2.سهولة الحصول على الغذاء أو إتاحة الغذاء Food accessibility: من خلال:

- الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- توفير السلع في السوق بأسعار في متناول المواطنين كافة؛
- أن تتناسب مع دخول المواطنين، حيث بينت بعض الدراسات الحديثة أن مشكلتي سوء التغذية والجوع ليستا مشكلة سوء الإنتاج وإنما مشكلة القدرة على الشراء، حيث أن مشكلة الفقر تعود للأسباب التالية:
- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية؛
- انخفاض نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي والريفي؛
- انخفاض فرص العمل في القطاع الريفي؛
- اختلاف مستوى الأجور بين الريف والمدينة؛
- زيادة الهجرة بسبب التفاوت في الخدمات الاجتماعية؛

– مشكلات التلوث والاكتظاظ السكاني الحضري والاضطرابات الاجتماعية.

5.1.2.سلامة الغذاء Food safety: وهذا يعني أن ينتج الغذاء وفق المواصفات الصحية المطلوبة.

2.2. أنواع الأمن الغذائي:

يمكننا التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: أحدهما **مطلق**، وآخر **نسبي**؛

فالأمن الغذائي المطلق يعني **إنتاج** الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أويفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، أو ما يُعرف بالأمن الغذائي الذاتي وهو صعب التحقق، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يُفَوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص، وتقسيم العمل، واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي، فيعني قدرة الدولة على **توفير** السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات **بانتظام**. بناء على هذا التعريف الجزئي الأخير، فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يُقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، من خلال منتجات أخرى، يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية، تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين (فوزية غربي ، 2008، ص62).

تأسيسا على ما سبق، يمكن تقسيم الدول تبعا لمستوى أمنها الغذائي إلى عدة أنواع (الطيب منير، 2002، ص 302):

- ✓ **دولة** تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية وتتوفر فيها الموارد المالية اللازمة لاستغلالها، فهي بذلك تُعد من البلدان التي تتمتع بالأمن الغذائي المستدام، حيث أن معظم الاحتياجات الغذائية إن لم تكن كلها، تُنتج محليا ولا يوجد ما يهدد الأمن الغذائي؛

- ✓ **دولة** لا تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنها تمتلك الموارد المالية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على استيراد احتياجات مواطنيها الغذائية من الخارج، وتأتي في مقدمتها دول الخليج العربي، ومثل هذا النوع من البلدان يتمتع بالأمن الغذائي، مادامت تعيش مناخا إقليميا ودوليا سلميا وتعاونيا، على افتراض أن يتقيد المجتمع الدولي ويتمسك بالقيم الإنسانية، وعدم استخدام الغذاء كسلاح للضغط أولحسم الخلافات السياسية بين الدول والمجتمعات.
- ✓ **دولة** تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنها لا تتوفر على الموارد الاقتصادية اللازمة لاستغلالها، ولعل السودان خير مثال على ذلك؛ فهي بذلك تفتقر إلى الأمن الغذائي في المدى القصير وربما في المدى المتوسط، ويتحقق أمنها الغذائي بصورة مستدامة متى ما توفرت الموارد المالية اللازمة، والإرادة السياسية لاستغلال مواردها الطبيعية الزراعية.
- ✓ **دولة** لا تملك الموارد الطبيعية وتفتقر إلى الموارد المالية والاقتصادية التي تمكنها من استيراد الاحتياجات الغذائية، وهذا النوع من البلدان هي التي تعاني مشاكل حقيقية في أمنها الغذائي على المديين القصير والبعيد، وتدخل ضمن هذه المجموعة أغلب دول الجنوب وبخاصة منها معظم الدول الأفريقية.

من خلال هذا التصنيف، يبدو أن الجزائر لا تُصنف ضمن أي منها، وهذا أمر مُحير، فهي من الناحية الموضوعية يمكن أن تدخل ضمن المجموعة الأولى، على اعتبار أنها تتوفر على الأراضي الزراعية والموارد المائية النسبية، ووجود مساحة شاسعة تضم أقاليم مناخية متباينة (صحراوية، شبه صحراوية، معتدلة...إلخ).

كما أنها تتمتع بمستوى اقتصادي مالي ملائم (على الأقل منذ بداية الألفية الثالثة)، إلا أنها تبقى رهينة ما قد تستورده من الخارج بأسعار مرتفعة، وتزداد كمية ما تستورده من الغذاء بحيث تصبح قدراتها المالية مُنهكة (فوزية غربي، 2008، ص64).

3.2.الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي:

إن تـأمين الغـذاء مـن مجـالات الأمـن التي اهـتم بهـا الإسـلام، وهـو مـن ركـائز الحيـاة المسـتقرة، وقـد دعـا إبـراهيم عليـه السـلام ربـه فقـال :﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَـذَا بَلَـدًا آمِنًـا وَارْزُقْ أَهْلَـهُ مِـنَ الثَّمَـرَاتِ مَـنْ آمَـنَ مِـنْهُمْ بِاللَّـهِ وَالْيَـوْمِ الْآخِـرِ﴾ [البقـرة: 126]، وقـال النبي صـلى الله عليـه وسـلم: ((مَـن أصـبح مـنكم آمنًـا في سِـرْبِه، معـافًى في جسـده، عنـده قُـوتُ يومـه، فكأنما حِيزَت له الدنيا بحذافيرها)).

ويُعـرف **الأمـن** اصـطلاحا بأنـه: عـدم توقـع مكـروه في الـزمن الآتـي. كمـا يعـرف أيضـا بأنـه: شـعور الإنسـان بالطمأنينـة على دينـه ونفسـه وعقلـه ومالـه وعرضـه في الحـال والمآل. أمـا **الغـذاء**: فهـو مـا يتغـذى بـه الإنسـان، ومـا يكـون بـه نمـاء الجسـم وقوامـه مـن الطعـام والشـراب، وإذا أضـيف "الغـذاء" إلى "الأمـن" أصـبح مصـطلح "**الأمـن الغـذائي**" على نحـو بسـيط يـدل على أمـن الإنسـان مـن الجـوع وقدرتـه في الحصـول على غذائـه المطلـوب كمـا ونوعـا في كـل حـين دون خـوف. ولـم يُسـتخدم التركيـب اللفظي للأمـن الغـذائي في القـرآن الكـريم أو السـنة المطهـرة أو مـن قبـل فقهـاء الإسـلام قـديما، فهـو تركيـب مُسـتحدث، أمـا مفهومـه فهـو قـديم ورد في كتـاب الله تعـالى، ويتضـح مـن الدلالـة اللغويـة لمصـطلح الأمـن الغـذائي أن "الحاجـة للغـذاء" هـي الأسـاس في تحديـد هـذا المعنى، فـإذا اطمـأن الإنسـان إلـى تلبيـة حاجتـه فهـو آمـن، والشـعور بالطمأنينـة غايـة أساسـية للأمـان مـن خـلال الابتعاد عن مواطن التهديد والخطر (احمد سعود،2020، ص 43).

3. أزمة الغذاء والعوامل المؤثرة فيها

1.3.ماهية أزمة الغذاء:

يشـكل الغـذاء جـوهر صـراع الإنسـان مـن أجـل البقـاء، وقـد دخلـت أوضـاع الزراعـة والغـذاء في الـوطن العربـي منـذ منتصـف السـبعينات مرحلـة حرجـة، تمثلـت في تنـامي الطلـب على المنتجـات الزراعيـة عمومـا والغذائيـة على وجـه الخصـوص، نتيجـة ارتفـاع معـدلات النمـو الـديمغرافي والقفـزة النوعيـة في الـدخول الفرديـة في بعـض الـدول العربيـة، بالإضـافة إلى ارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة في الأسـواق العالميـة وتقلـص الأهميـة النسـبية

للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية. وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز.

وتعتبر أسباب أزمة الغذاء متعددة، ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق هذه الأزمة حسب طبيعة الدول من حيث ثقلها السكاني وتوزيعهم بين الريف والحضر، وندرة أو محدودية الموارد الطبيعية والمالية، أو عدم نجاعة الهياكل الإدارية والتنظيمية في الدول، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية. وهي عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات المتاحة(مصطفى ولد سيدي محمد، 2025).

2.3.العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء

يقودنا تشخيص جذور أزمة الغذاء وتحليل العوامل الكامنة وراءها إلى الحديث عن جملة من العوامل المؤثرة فيها، يمكن تلخيصها في:

1.2.3.العوامل الديموغرافية

يعد التزايد السكاني في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا فاق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في العديد من الدول، مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء. كما أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو/ وبين الدول (الطالبة للعمالة) إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق. كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى. ويصاحب النمو الاقتصادي -عادة- تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر. ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

2.2.3.العوامل الطبيعية

رغم الإمكانات الطبيعية الزراعية الهائلة خاصة في الدول العربية، إلا أن عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية إلى تزايد سريع للطلب على المياه وخاصة المياه الجوفية مما عمّق مشكلة الغذاء. ولئن كان للانفجار السكاني دور سلبي في عرض الإنتاج الزراعي أصبح بموجبه هذا الأخير غير قادر على مواجهة الطلب على السلع الغذائية، فإن لهذا التزايد البشري علاقة بالموارد الطبيعية. فبالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية أصلا، فإن للتصحر والجفاف والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء في الوطن العربي (محمد المختار، 2002، ص 172).

3.2.3.الخيارات التنموية الكلية:

لقد اتجه طموح أغلب الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال من أجل تحقيق التنمية إلى التصنيع بالدرجة الأولى باعتباره مرادفا للتنمية والتقدم مما جعلها تقع في خطأ فادح هو إهمال التنمية الزراعية والتركيز على إنشاء بعض الوحدات الصناعية التي كانت تعتبرها معبرا بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف التي ورثها من الحقبة الاستعمارية. وقد تركزت النسبة الكبرى من الاستثمارات العامة في القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي باعتباره قطاعا غير مولد للنمو. ولم تكن الدول العربية أكثر حظا من باقي دول العالم الثالث فقد اتجهت الإستراتيجيات التنموية نحو التصنيع على أساس أنه يعني التنمية، مما أدى إلى تعبئة الموارد المالية وتكثيف الجهود للنهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي، وذلك على حساب القطاعات الأخرى وخصوصا الفلاحة (الطرابلسي، 1998، ص 384).

وإذا كان للعوامل الديمغرافية والطبيعية والتوجهات التنموية العامة دور أساسي في تفسير الحالة الغذائية التي يعيشها الوطن العربي، فإن أهم أسباب العجز الغذائي العربي تكمن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار العربية للموارد والطاقات

اللازمة للتنمية الزراعية، من موارد طبيعية وبشرية ومالية[1]. وما يثير الدهشة هو أن نرى الوطن العربي بما يملكه من موارد طبيعية وبشرية ومالية أصبح عاجزا عن تلبية طلب أبنائه من الغذاء من إنتاجه المحلي (سعيد عبد الخالق، 1996، ص 19).

4. استراتيجية النبي يوسف عليه السلام والخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في تأمين الغذاء

1.4. استراتيجية النبي يوسف عليه السلام :

تُعد سورة يوسف عليه السلام من أكثر السور وضوحا ودلالة في عرض مسألة الأمن الغذائي، وتجلى ذلك في تأويل يوسف عليه السلام للرؤيا التي رآها ملك مصر(الفرعون)، وما في هذا التأويل من إشارة إلى أهمية حفظ الغذاء وتخزينه بطرق مناسبة تمنع فساده، وكذلك فيه إشارة إلى أهمية الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، وإلى ضرورة ترشيد الاستهلاك الغذائي، وعدم الإسراف فيه، بما يتلاءم مع احتياجات السكان، ويمنع حدوث المجاعات ونقص الغذاء، وفق خطة مدروسة لاستهلاك المخزون الغذائي على مدى سنوات القحط والجفاف.

لقد كان سيدنا يوسف عليه السلام يعلم أن جانبا كبيرا من الاضطراب الحاصل في ذلك المجتمع الكبير المليء بالظلم والجور يكمن في القضايا الاقتصادية، والآن وبعد أن عجزت أجهزة الحكم عن حل تلك المشاكل واضطروا لطلب المساعدة منه، فمن الأفضل له أن يسيطر على اقتصاد مصر، ويقوم بترتيب الأوضاع المتردية في ذاك البلد الكبير، ويجعل الزراعة وتنظيمها هدفه الأول وخاصة بعد وقوفه على أن السنين القادمة هي سنوات الوفرة حيث تليها سنوات المجاعة والقحط، فيدعو الناس إلى الزراعة وزيادة الإنتاج وعدم الإسراف في استعمال المنتجات الزراعية وتقنين الحبوب وخزنها والاستفادة منها في أيام القحط والشدة. وهكذا لم ير يوسف بُدّاً من توليه منصب الإشراف على خزائن مصر (أحمد عبد المجيد،2009،).

﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾ [يوسف: 47- 49].

فسيدنا يوسف عليه السلام كان لديه علم بالتنبؤ الاقتصادي من تفسيره لرؤيا الملك. ولذلك كان هو "أعلم" من غيره بمدى الحاجة لاتباع سياسات تقشفية في دورة الرواج، كما أنه تنبأ بدورتين اقتصاديتين، دورة رواج تتبعها دروة ركود، ووضع الخطط المناسبة من إنفاق وتوفير لكل دروة، وإلا لهلك الناس في دورة الركود وحلت بالبلاد كارثة عظيمة؛ لأنها كانت ستتوسع في الإنفاق وتسرف في الاستهلاك مع ارتفاع الفوائض في دورة الرواج. فكل دينار تنفقه اليوم له ثمن غدا، فالتبذير والإسراف في الإنفاق إما أن يؤديا إلى استنزاف الموارد عند الحاجة إليها مستقبلا، أو يرفعا معدلات التضخم، وكلاهما سيئ، وعدم الكفاءة في إدارة الموارد لا تعطي أفضل النتائج، ونهايتها الفشل، أما الفساد فيدمر البلاد والعباد (خالد الخاطر، 2020).

وسيدنا يوسف عليه السلام أول اقتصادي نعرفه استخدم سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية، أي تقشف في دورة الرواج، وهي سياسات غير مفهومة ؛ لكن سيدنا يوسف كانت لديه القدرة على الإقناع وتنفيذ هذه السياسات لعلمه بتبعاتها، وهذه السياسات يدعو لها الآن بنك التسويات الدولية واقتصاديون مرموقون بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 لتجنب تراكم الاختلالات في الاقتصاد الكلي أثناء فترات الرواج التي تقود لأزمات لاحقا، فكان هناك إفصاح وشفافية في رسم وتنفيذ هذه السياسات، فسيدنا يوسف شرح لهم المشكلة والأزمة المقبلة، وكيفية مواجهتها، وهذا يعزز الثقة واليقين ويدفع الجميع نحو التعاون لإنجاح السياسات في تحقيق أهدافها. كما أنه أول من نعرف ممن استخدم سياسات التحوط بالتخزين والتوفير ومراكمة الموارد أوقات الفوائض لتستخدم في أوقات الانكماش، لإدارة الدورة الاقتصادية بسلاسة والتخفيف من حدة الانكماش، وهي الفكرة التي بنيت عليها الصناديق السيادية حديثا لإدارة الدورة النفطية (خالد الخاطر، 2020).

إن الخطة الاقتصادية التي قدمها سيدنا يوسف عليه السلام يمكن تلخيصها في ما يلي (احمد سعود،2020، ص 59):

1.الحفظ المتقن الذي لا يحتمل أي إسراف؛

2.الجدية في العمل المنتظم الدؤوب ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾ ؛
3. واجب الاستعداد لأحداث المستقبل والادخار في السنين الخصبة؛
4.نوعية الطعام وكيفية ادخاره؛
5.ضمان حصول الجميع على الطعام وتوزيعه على كل الأقاليم المجاورة في وقت الأزمة؛
6. العدالة في التوزيع.

2.4.استراتيجية الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

واجه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أثناء خلافته مجموعة من الأزمات، وقد نجح في مواجهة هذه الأزمات والتعامل معها بدرجة كبيرة من الاقتدار. وفيما يأتي عرض لأهم الأزمات التي أصابت الدولة الإسلامية في عهد عمر وهي أزمة الغذاء في عام الرمادة، وكيفية تعامله وتعاطيه مع هذه الأزمة:

1.2.4.أزمة الغذاء (عام الرمادة) :

في عام 18 هجرية وقع قحط شديد في الجزيرة العربية، وقد استمر هذا القحط تسعة شهور، وقد سمي هذا العام " عام الرمادة "، وهناك أكثر من وجهة نظر بخصوص سبب هذه التسمية، فهناك من يرى أنه سمي بهذا الاسم لأن الريح في ذلك العام كانت تسفي ترابا كالرماد، وهناك من يرى أنه سمي بعام الرمادة نظرا إلى أن الأرض صار لونها مثل لون الرماد بسبب القحط الشديد، وهناك من قال أنه سمي هكذا لأنه هلكت منه الأموال والناس، فالرمادة تعني في اللغة الهلك أو الهلاك. وقد اشتد الجوع في عام الرمادة حتى صار الناس يتركون الشاة بعد ذبحها ويتركونها ولا يأكلونها لشدة قبحها بسبب قلة الطعام والشراب، وقد أصبحت الجزيرة العربية في ذلك العام قاحلة وجدباء، وجاع الناس جوعا شديدا، وصار لا يوجد ماء ولا طعام ولا ماشية ولا مرعى.

ولكن، كيف تعامل عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع هذه الأزمة؟ يمكن توضيح إدارة عمر لتلك الأزمة كما يأتي (يوسف أحمد أبو فارة، 2009، ص 331):

2.2.4.التوجه إلى الله سبحانه وتعالى:

لقد نظر عمر بن الخطاب إلى هذا الحدث على أنه أزمة شديدة هزَت أركان حكمه للدولة الإسلامية الناشئة، وكانت تلك الأزمة ذات تأثيرات عميقة على جانب الأمن الغذائي للمجتمع الإسلامي، وقد كانت أولى استجابات عمر رضي الله عنه لهذه الأزمة هو التوجه إلى الله سبحانه وتعالى، وهذا نابع من عمق إيمانه وتفكيره الديني، ومن الإيمان الراسخ والشديد بنصر الله وعونه للمسلمين في أزمتهم الشديدة، وقد كان عمر يصلي بالناس صلاة العشاء ثم يذهب إلى بيته ويظل يصلي حتى آخر الليل، ويدعو الله أن لا يهلك أمته. وكان عمر يصلي صلاة الاستسقاء مع المسلمين ويدعون الله أن ينزل عليهم الغيث من السماء رحمة بهم، وقد استجاب الله لدعاء عمر ودعاء العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء المسلمين ونزل من السماء مطر شديد حتى أنه غطى الحفر.

3.2.4.استخدام منهج الإدارة الرشيدة في التعامل مع هذه الأزمة:

كان عمر **يشرف** بصورة شخصية على توزيع المواد التموينية والغذائية على المحتاجين والفقراء، وكان يتفقد أحوال الرعية ويتنقل من حارة إلى حارة ومن بيت إلى بيت طيلة مدَة تلك الأزمة، وقد أحسن وأجاد التخطيط والتنظيم والتنفيذ لتأمين الاحتياجات وتوفير الأمن الغذائي للمجتمع الإسلامي في الجزيرة العربية، وقد وضع أسسًا اقتصادية سليمة لتوزيع واستهلاك المواد الغذائية والتموينية، كما أنه كان يعتمد منهج المساواة والعدالة بين المجتمع) وهذا نهجه في عام الرمادة وخارج إطار عام الرمادة).

تجدر الإشارة إلى أن عمر كان يحمل القوت (الذي يتم جلبه من الأغنياء المتبرعين) على ظهره مع الحاملين ويسير به إلى الجياع والعاجزين عن حمل وتوفير القوت (الطعام)لعائلاتهم، وكان لا يقبل أن يأكل هو أو أهله طعامًا أنقى من الطعام الذي يأكله المحرومون من الرعايا، وكان يقول كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يصبني ما أصابهم؟

4.2.4.طلب النجدة والعون من خلال الكتابة إلى الولاة والعمال في سائر أمصار الدولة الإسلامية:

عندما اشتد عام الرمادة على المسلمين فقد كتب عمر إلى **الولاة** والعمال في سائر أرجاء الدولة الإسلامية يطلب منهم العون والنجدة، ويستحثهم لمساعدة إخوانهم في الجزيرة العربية الذين يمرون في أزمة شديدة، وقد كتب إلى هؤلاء الولاة والعمال رسائل قصيرة شديدة التأثير، ومن الأمثلة على هذه الرسائل رسالته إلى عمرو بن العاص والي مصر، وقد ورد فيها: "بسم الله الرحمان الرحيم: من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى العاصي بن العاصي، سلام عليك، أما بعد، أفتراني هالكًا ومن قبلي وتعيش أنت ومن قبلك؟ فيا غوثاه !يا غوثاه!". وقد رد عليه عمرو بن العاص برسالة يلبي فيها النجدة، وقد جاء فيها: "بسم الله الرحمان الرحيم: إلى عبد الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من عمرو بن العاص، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله، الذي لا إله إلا هو، أما بعد، أتاك الغوث، فلبيك لبيك، لقد بعثت إليك بعير أولها عندك وآخرها عندي، مع أني أرجو أن أجد سبيلا أن أحمل في البحر".

وقد بعث عمرو بن العاص إلى المدينة وما حولها عن طريق البرّ بألف بعير تحمل الدقيق والدهن، كما أنه أرسل خمسة آلاف كساء أيضا. ومن الرسائل التي أرسلها عمر بن الخطاب إلى الولاة رسالته إلى معاوية بن أبي سفيان والي الشام، وقد ورد في تلك الرسالة: "إذا جاءك كتابي هذا فابعث إلينا من الطعام بما يصلح قبلنا فإنهم قد هلكوا إلاّ أن يرحمهم الله". ولما وصلت هذه الرسالة إلى معاوية فقد قام بإرسال ثلاثة آلاف بعير من دمشق، كما أنه قدم في أثر ذلك أبو عبيدة بن الجراح من حمص في أربعة آلاف راحلة محملة بالطعام.

5.2.4.الحيطة والحذر لمستجدات الأزمة والخوف من تداعياتها:

لقد تمت الإشارة إلى أن ما قد يصيب إحدى المناطق اليوم فإنه قد يصيب أمصارًا أخرى بنفس الأزمة مستقبلاً، ولذلك فقد كان عمر يركز على ضرورة تحقيق التعاون بين أبناء الدولة الإسلامية في السرَّاء والضرَّاء، ويؤكد على أن عدالة النظام الإسلامي تقضي بأن يقتسم أبناء الدولة الخير والشر، ولا يجوز في الإسلام أن يشبع بعض أفراد الدولة الإسلامية ويجوع آخرون في هذه الدولة. وقد أقرّ عمر بن الخطاب

في عام الرمادة نهج التعاون بين المسلمين في شؤون الحياة، وهذا النهج كان سببًا في تجاوز هذه الأزمة بنجاح، وكان يرى أن يتقاسم الناس لقمة العيش، ويقول " إن الناس لن يهلكوا على أنصاف بطونهم ".

6.2.4. الاجتهاد بإيقاف إقامة الحدود والعقوبات الخاصة بالسرقة لحين استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدولة:

لقد أوقف عمر في عام الرمادة إقامة الحدّ على من يسرق، وقد كان ذلك اجتهادا منه بسبب عدم قدرة الدولة الإسلامية على توفير وتأمين القوت لأفراد الدولة.

7.2.4. تشديد الأوامر إلى الجنود الفاتحين بأن لا يقاتلوا عدوهم إلا إذا تم إكراههم على ذلك للدفاع عن أنفسهم:

لقد أرسل عمر بن الخطاب إلى أمراء الجيوش الإسلامية يطلب منهم إيقاف الجزاءات وإقامة الحدود على المخالفين في تلك المدة) عام الرمادة)وذلك إلى حين استقرار الأوضاع الاقتصادية وعودتها إلى سابق عهدها.

3.4.عدم إرسال الجباة في عام الرمادة لجمع الزكاة:

إذ تم تأخير إرسال هؤلاء الجباة إلى أن تحسنت الأوضاع الاقتصادية وزال القحط والجفاف واطمأن أفراد الدولة الإسلامية إلى العيش، حيث تم إرسال الجباة بعد تحسن الأحوال وطلب منهم عمر أن يأخذوا من كل شخص قادر حصتين، حصة عن عام الرمادة، والحصة الأخرى عن العام الذي يليه، وطلب أن يتم تقسيم إحدى الحصتين على المحتاجين، وأن يحضروا لأمير المؤمنين الحصة الأخرى.

5-خاتمة :

تناولت هاته الورقة البحثية حقيقة الأمن الغذائي في الاقتصاد الوضعي، والتي كان أبرزها ما صدر عن منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة، لتقودنا إلى نتيجة مفادها أن توفر الغذاء وإن كان شرطا ضروريا لضمان الأمن الغذائي، إلا أنه يبقى شرطا غير كافٍ للوصول إليه. كما اتضح من منهج الاقتصاد الإسلامي أن مصطلح الأمن الغذائي يعني أن "الحاجة للغذاء" هي الأساس في تحديد هذا المعنى،

فـإذا اطمـأن الإنسـان إلى تلبيـة حاجتـه فهـو آمـن، والشـعور بالطمأنينـة غايـة أساسـية للأمان من خلال الابتعاد عن مواطن التهديد والخطر.

كمـا تـم في هاتـه الورقـة البحثيـة التركيـز على أزمـة الغـذاء والعوامـل المسـببة لهـا، وصـولا إلى الكشـف عـن فحـوى اسـتراتيجية النبي يوسـف عليـه السـلام والخليفـة عمـر بـن الخطـاب رضـي الله عنـه في إرسـاء أسـس تفضـي إلى تحقيـق الأمـن الغـذائي. وقـد أشـارت أهـم النتـائج المتوصـل إليهـا إلى نجاحهمـا في التصـدي لمشـكلة الغـذاء والتعامـل معهـا بدرجـة كبيرة مـن الكفـاءة، وذلـك نتيجـة لـلإدارة الرشـيدة التي تمتعـا بهـا وتـم تطبيقهـا في معالجـة المشـكلة، والتي تسـتند إلى منهـاج الاقتصـاد الإسـلامي، وهـو مـا ينتهي بنـا إلى **قبـول** الفرضية الأساسية للبحث.

بنـاء علـى مـا سـبق، **توصـي** الدراسـة بمواجهـة مشـكلات الغـذاء للوصـول إلـى تحقيق أمننا الغذائي، ولا يتأتى ذلك إلا **بـ:**

- الاستفادة مما جاءت به الشريعة الإسلامية لتنمية الموارد الزراعية؛
- اعتمـاد مجموعـة مـن الآليـات والأسـاليب التـي تهـدف لتحقيـق الفعاليـة والمشـاركة والرقابـة في اسـتغلال المـواد الاقتصـادية للدولـة، وهـو مـا يتجلى في صـورة الإدارة الرشـيدة أو مـا يعـرف بـالحكم الراشـد لضـمان تحقيـق الاسـتقرار الاقتصادي.

6-المراجع:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2006)، دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي، الخرطوم.
- الطيب منير، (أكتوبر 2002) الأمن الغذائي العربي ومحدداته :السودان نموذجا، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد17 ، عدد.34
- أحمد سعود زيد آل مهنا، (2020)، الأمن الغذائي في المنظور الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، جامعة أم القرى، المجلد6، العدد1، 1 يناير 2020.
- المصـطفى ولـد سـيدي محمـد، (2025)، "تشـخيص أزمـة الأمـن الغـذائي"، تـاريخ التصـفح: 2025/01/20، على الخط:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3422ae4c-5f01-4a63-a108-a2349e1dd104#%D8%AC

- منى رحمة (2000)، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
- محمد المختار ولد مليل (2002)، "جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية العربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، 2002.
- عبد القادر الطرابلسي (1998)، "مشكلة الغذاء في الوطن العربي" في "دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق"، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 13، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.
- خالد تحسين علي (1998)، "أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك" في "التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق"، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 12، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.
- سعيد عبد الخالق، (1996)، "الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي"، شؤون عربية، رقم 85، 1996.
- أحمد عبد المجيد، (2025)، سيدنا يوسف وحل الأزمة الاقتصادية، تاريخ التصفح: 2025/01/20، على الخط:

https://www.albayan.ae/across-the-uae/2009-03-27-1.418600

- خالد الخاطر، (2025)، دروس في إدارة الأزمات والدورة الاقتصادية من قصة يوسف عليه السلام،
- يوسف أحمد أبو فارة، (2009)، إدارة الأزمات مدخل متكامل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- Jean-Charles Le Vallee, Achieving Food Security Through Food System Resilience: The Case of Belize; A thesis of Doctor of Philosophy; Carleton University, Ottawa, Ontario, Canada, January 2007, p71.